دولة القانون والكردستاني مقتنعان بفشل الشراكة

قمة طالباني الاسبوع المقبل.. وحكومة الشراكة تنضج قبل حوار الخصوم

متابعة/ المدى

قال النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون إن اجتماع رؤساء الكتل بمقر طالباني سيؤجل الى الأسبوع المقبل.

و أضاف أن " إجتماع رؤساء الكتل بمقر طالباني سيؤجل الى الأسبوع المقبل بسبب العطل رغم انه من المقررعقده هذا الأسبوع "، مشيرا الى أن " الاتصالات مستمرة بين رئيس الجمهورية و رؤساء الكتل لتنسيق المواقف".

اما عن آليات حسم الخلافات فأكد أن" آليات حسم الخلافات ابتدأت بوقف الحملات الدعائية و ستستمر ببحث كل الاشكالات الموجودة ضمن اتفاقيات اربيل".

و اوضح السعدون ان حضور " بارزاني او علاوي غير مؤكد ولا يوجد شيء رسمي صدر بهذا الخصوص من الطرفين".

و ذكر أن " البرلمان سيباشر عمله يوم الأربعاء المقبل وخلال اجتماعات البرلمان واذا كان هناك ما يستجد فرؤساء الكتل ايضا يجتمعون خلال وجودهم بالبرلمان".

الى ذلك، قال النائب عن التحالف الوطني محمد الصيهود، الاحد، إن تشكيل حكومة الاغلبية احتمال وارد، في حال لم تستطع حكومة الشراكة الوطنية الالتزام بواجباتها تجاه الشعب العراقي.

واوضح الصيهود انه "في حال لم تستطع حكومة الشراكة الوطنية بالالتزام بمهامها وواجباتها تجاه الشعب العراقي، ستصبح حكومة الاغلبية السياسية المرشقة واردة جدا، ولكن ليس بهذا العدد الكبير من الوزارات"، منوها الى ان "كثيراً من الكتل المنضوية داخل العراقية ستكون جزءاً من هذه الحكومة".

وتابع ان "التجاذبات مطلوبة بيننا وبين العراقية والاختلاف بالرأي مسألة طبيعية لكن من غير الطبيعي ان تستمر هذه الاختلافات وتتحول الى خلافات، وعلى الجميع ان يتقدموا بالعملية السياسية الى الامام وان تستمر الحوارات بين الكتل".

وتدور خلافات بين ائتلاف العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الاستراتيجية

العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب بأن تكون في داخل المجلس الوطني للسياسات نفسه، مع تحديد الصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته، الى جانب وجود خلافات حول تسمية الوزراء الأمنيين، حيث أعلنت القائمة العراقية رفضها التصويت على مرشحي رئيس الوزراء نوري المالكي للوزارات الأمنية.

وعن خلافات دولة القانون مع العراقية قال الصيهود ان "حوارات التحالف الوطني مع العراقية مستمرة لانجاح حكومة الشراكة الوطنية".

وأضاف ان "معظم الكتل السياسية داخل العراقية هي جزء من العملية السياسية، ومشاركتهم في الحكومة هي مشاركة ايجابية، بدليل ان مشروع المئة يوم اظهر ان وزراء العراقية ملتزمون بالنظام الحكومي، لكن التوجهات غير المعلنة من بعض الكتل السياسية داخل العراقية سبب الخلاف مع دولة القانون".

وكان المالكي قد لوح في وقت سابق بترشيق حكومته، بعد فترة المئة يوم في حال ثبوت خلل في بعض تشكيلة الوزارة، وقال قد اطلب ترشيق الوزارة ودمج بعض الوزارات مع بعضها البعض الآخر"، مشيرا في الوقت ذاته لوجود مشكلة في مفهوم المحاصصة.

ومن الإجراءات التي تحدث عنها المالكي "ترشيق الوزارات وإلغاء الوزارات الشرفية غير الضرورية، وإجراء التغيير على مستوى الوزراء، وتغيير الكوادر على مستوى وزير ومدير عام، وإدامة منهج المراقبة.

كذلك، اعلن النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية خالد شواني إن ائتلافه سيلجأ الى حكومة الاغلبية السياسية في حال عدم نجاح حكومة الشراكة الوطنية، منوها أن ائتلافه مع حكومة متوازنة يشارك فيها الجميع.

وأوضح شواني أنه "إذا لم تنجح حكومة الشراكة هذه فالخيار الذي امامنا هو اللجوء الى حكومة الاغلبية السياسية التي اذا ما شكلت فيجب ان تكون على قدر كبير من الانسجام والتجانس، بحيث يكون بامكانها مواجهة المعارضة التي ستحصل داخل مجلس النواب".

وأضاف أن "حكومة الشراكة الوطنية هي الاقرب الينا اذ ما توفرت فيها عناصر النجاح للوضع السياسي الحالي"، منوها أن ائتلافه مع "حكومة متوازنة يشارك فيها جميع اطراف العملية السياسية".

وعن التشنجات التي حصلت بين دولة القانون والعراقية، علق شواني أن "الاجتماع الاخير بين العراقية ودولة القانون برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني، والاجتماعات المقبلة التي ستحصل ستردع الصدع بين الائتلافين وستكون كفيلة لانهاء هذه المشاكل والالتزام بالتوافقات السياسية".

وكان رئيس الجمهورية جلال طالبلني، قد دعا الاثنين الماضي، الكتل السياسية الى الالتزام بتنفيذ مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني التي اطلقها قبل اكثر من تسعة اشهر، كما دعا الى حل الخلافات وايقاف المهاترات الاعلامية.

وتصاعدت مؤخرا حدة الخلافات بين رئيس الوزراء نوري المالكي، وزعيم ائتلاف العراقية اياد علاوي، وتعالت التصريحات من كلا الجانبين، كان اكثرها اثارة للجدل تصريحات دولة القانون بوجود مسعى لسحب الثقة من رئيس القائمة العراقية اياد علاوي بسبب عدم حضوره جلسات مجلس النواب.

الزاملي: الحكومة العراقية ليست تابعة لإيران

الصدريون ينتقدون خامنئي: الانسحاب أو التمديد ليس شأنكم

متابعة/ المدى

انتقد قيادي في كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، مطلب المرشد الأعلى للثورة الاسلامية في ايران علي خامنئي بعدم التمديد لبقاء القوات الأميركية في البلاد، مؤكدا أن العراقيين هم من يقرر ذلك، فيما أشار إلى أن العراق لاينصاع لأوامر إيران في إغلاق معسكر اشرف.

وقال القيادي حاكم الزاملي إن "الشعب العراقي لا يمتثل لأي جهة خارجية سواء كانت من إيران أو من السعودية أو سوريا في التمديد لبقاء القوات الاميركية"، مؤكدا أن "العراقيين هم من يقرر التمديد لتلك القوات من عدمه".

وأضاف الزاملي لوكالة السومرية نيوز الاحد أن "الدعوة عندما تأتي من إيران أو من السعودية وخاصة من إيران على أن الحكومة العراقية تابعة إلى إيران فهذه مشكلة كبيرة للكتل السياسية التي تربطها علاقة مع إيران"، مشيرا إلى ان "التيار الصدري لا ينصح أن تكون الدعوة من إيران أو من أي دولة أخرى".

وأكد الزاملي أن "العراقيين لاينصاعون إلى أوامر إيران بغلق معسكر أشرف"، لافتا إلى أن "هناك لجنة شكلت قبل شهرين ستعمل على تقصي الحقائق وتحديد مصلحة العراق إن كانت مع بقاء منظمة مجاهدي خلق أو ضدها".

وتابع الزاملي "اننا سنصوت على بقائها إن كانت لمصلحة العراق، وفي حال وجدناها تؤثر على مصلحة البلاد مع الجارة إيران فسنغلق معسكر أشرف"، بحسب قوله.

من جانبهم دعا عدد من المواطنين العراقيين إلى "عدم التدخل بالشأن العراقي واحترام سيادة العراق"، مشددين على ضرورة "حكم العراق من قبل أهله دون أي تدخل خارجي".

وأشار المواطنون إلى أن "محبة الأميركيين أو كرههم شيء خاص بالشعب العراقي"، لافتين إلى أن "العراقيين لا يتدخلون في الشأن الإيراني إن كانوا يكرهون شخصا ويميلون إلى آخر".

وكان الرئيس جلال طالباني قد قال خلال كلمة ألقاها في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انطلقت أعماله، يوم أمس الاول، في العاصمة الإيرانية طهران، إن العراق قرر إغلاق معسكر أشرف نهاية العام الحالي، وقد تم تشكيل لجنه ثلاثية من العراق والجمهورية الإسلامية والصليب الأحمر الدولي لوضع آليات ومتابعة تنفيذ القرار، مؤكدا في الوقت نفسه تصميمه على منع أي تطاول على سيادة واستقرار الجيران.

واعتبرت منظمة خلق الإيرانية،امس، أن تصريحات الرئيس العراقي جلال طالباني التي أدلى بها من طهران بشأن إغلاق معسكر أشرف جاءت بإملاءات من المرشد الاعلى للثورة الاسلامية الايرانية علي خامنئي والرئيس احمدي نجاد، ودعت الصليب الأحمر بعدم المشاركة في اللجنة التي أعلن طالباني عن تشكيلها، مناشدة الدول العربية إلى الاحتجاج على إجراءات الحكومة والقوات العراقية ضد سكان أشرف والدفاع عن حقوقهم بوصفهم لاجئين مشمولين باتفاقية جنيف الرابعة.

وعمدت الحكومة العراقية، إلى تغيير اسم المعسكر إلى "مخيم العراق الجديد"، بعد تسلمها مهام المسؤولية الأمنية فيه من القوات الأميركية، وأخضعت الداخلين إليه إلى إجراءات أمنية مشددة.

وكانت فعاليات المؤتمرالدولي لمكافحة الإرهاب الذي استغرق يومين، قد بدأت، يوم أمس الاول، في وزارة الخارجية الإيرانية في العاصمة طهران، تحت شعار "العالم بدون إرهاب".

وأثار المؤتمر استغراب وحفيظة بعض السياسيين العراقيين، وفيما دعا قيادي كردي إيران إلى حل مشاكلها مع العراق أولا قبل أن تدعوه لحضور مؤتمر شكلي في طهران، أكدت القائمة العراقية أن المؤتمر بلا مصداقية لأن النظام الإيراني من اكبر الأنظمة الداعمة للإرهاب في العالم، في حين أعتبر قيادي في دولة القانون أن المؤتمر إعلامي ١٠٠٪، كما أشار خبير في القاعدة إلى وجود الكثير من القرائن لاتهام طهران التي تحاول عبر المؤتمر نقل صورة مغايرة عنها.

وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيت قد قال أمام الكونغرس إن الولايات المتحدة تنفذ خطة سحب قواتها في نهاية عام ٢٠١١ من العراق، مرجحاً في الوقت نفسه أن يطلب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بقاء جزء من تلك القوات إلى ما بعد الموعد المقرر لانسحابها. وسبق لوزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس أن حث خلال تفقده قوات بلاده المتمركزة في قاعدة ماريز بمدينة الموصل، في الثامن من نيسان الماضي، المسؤولين العراقيين على الإسراع بمطالبة الولايات المتحدة الأميركية بتمديد بقاء قسم من جنودها بعدعام ٢٠١١، مؤكداً أن الوقت بدأ ينفد في واشنطن.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي ٢٠١١، وكانت قدانسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٩.

الرقابة المالية: اجتماع حاسم في عمان لتسليم الملفات الى لجنة خبراء

انتهاء التفويض الدولي على صندوق تنمية العراق

بغداد/ المدى

أكد ديوان الرقابة المالية أن ملفات صندوق تنمية العراق سيتم تسليمها إلى لجنة الخبراء الماليين بعد انتهاء تفويض مجلس الأمن الدولي للمشورة والمراقبة الخميس المقبل، مبينا أن الاجتماع الأخير للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة سيعقد في العاصمة الأردنية عمان.

وقال بيان صدر عن ديوان الرقابة المالية إن "الجانب العراقي سيستضيف الاجتماع الأخير للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العاصمة الأردنية عمان، يوم الخميس المقبل، بعد انتهاء تفويض صندوق تنمية العراق في مجلس الأمن استناداً إلى القرار رقم ١٩٥٦ الصادر في عام ٢٠١٠".

وأضاف البيان أن "الاجتماع سيشارك فيه رئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس لجنة الخبراء الماليين، وأعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وممثلون عن الأمين العام للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ممثل العراق في المجلس الدولي".

يذكر أن صندوق التنمية العراقية انشأ بعد عام ١٩٩٥ عندما قرر مجلس الأمن الدولي السماح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن في الخامس من نيسان الماضي، خلال تقريره الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ عام ٢٠١٠، أن المتبقي على العراق بخصوص خروجه من التزامات الفصل السابع التزاماته مع الكويت المتعلّقة بمسألة المفقودين من رعاياها وممتلكاتها ودول ثالثة، وتأكيد الحكومة استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة الحدود العراقية، مؤكدا أن إحراز تقدّم في هذه المسائل يعد شرطا مسبقا لاستعادة العراق مكانته الدولية الطبيعية.

وأقر مجلس الأمن خلال اجتماعه في، ١٥ من كانون الأول من العام الماضي ٢٠١٠، ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس السابق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ بدلاً من وقفه في كانون الأول الماضي، كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

وفي القرار الثالث، وافق مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر عن واردات العراق النووية لتنفيذ برنامج نووي مدني وإنهاء القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ ووضع بذلك حداً لحظر استمر ١٩ عاما، بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

ويخضع العراق منذ عام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام حسين لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزو نظام صدام الكويت.

و شكلت الحكومة العراقية لجنة للتحقيق في مصير سبعة عشر مليار ونصف المليار دولار سحبت من صندوق تنمية العراق في الولايات المتحدة وتم نقلها إلى العراق أثناء فترة سلطة الائتلاف المدني التي تولى إدارتها بول بريمر.

فقد وجه رئيس الوزراء نوري المالكي لجنة حماية أموال العراق في الخارج بمتابعة الملف والكشف عن مصير تلك الأموال، وفوض اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للتحقيق مع أي مسؤول له صلة بالموضوع أو يملك معلومات دون استثناء.

كما دعا المالكي الجهات العراقية والحكومة الأمريكية إلى التعاون مع اللجنة بكل ما يساعدها في إكمال مهمتها لا سيما بعد توافر مؤشرات تبين وجود شبهات حول مصير تلك الأموال.

يذكر أن لجنة حماية أموال العراق تعمل برئاسة نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس وعضوية وزراء الخارجية والمالية والعدل ومحافظ البنك المركزي والمستشار القانوني لرئيس الوزراء.

وفي ايار الماضي، قرر الرئيس الاميركي باراك اوباما تمديد الحماية الاميركية لصندوق التنمية في العراق لسنة واحدة.واشاد اوباما بالتطورات الايجابية في البلاد، رغم اقراره بوجود عقبات تعترض سبيل إعادة الاعمار في العراق.

وقال اوباما بحسب بيان صادر عن البيت الابيض: "انني أقرر استمرار حالة الطوارئ الخاصة بحماية صندوق التنمية في العراق وممتلكات اخرى لمدة سنة واحدة".

وارجع الرئيس الاميركي سبب التمديد الى "العقبات التي تعترض سبيل اعادة الاعمار بشكل منظم في العراق، واستعادة السلم والأمن في البلاد وصيانته، وتطوير المؤسسات السياسية والادارية والاقتصادية في العراق، مشيرا الى ان تلك العقبات مازالت تشكل تهديدا استثنائيا وغير اعتيادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة".

وكان من المقرر ان تنتهي الحماية الاميركية للاموال العراقية في ٣٠ حزيران المقبل.

كما ارسل اوباما رسالة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ الاميركيين، اشاد فيها بالتطورات في العراق وبقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

يشار الى ان وزير المالية رافع العيساوي كان قد اجرى في واشنطن مؤخرا، محادثات مع المسؤولين الاميركيين بخصوص حماية الاموال العراقية.

وفي اطار متصل، شدد نواب من كتل مختلفة على اهمية ابقاء الاموال العراقية في الخارج تحت الحماية الدولية، مؤكدين ان هذه الحماية لن تسمح بتعرض هذه الاموال للنهب من اية جهة خارجية.

وحث النواب على ضرورة التحرك دبلوماسيا لتسوية المطالبات وحسم مسألة الديون والتعويضات، لاسيما مع دولة الكويت، حيث قال النائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري حاكم الزاملي: ان الظروف التي يمر بها العراق من احتلال تجعل ابقاء هذه الاموال تحت الحماية الدولية مهم جدا، خصوصا ان العراق لايزال تحت طائلة الفصل السابع، وفي حالة رفع الامم المتحدة او الاميركان ايديهم فسوف تذهب هذا الاموال الى الدائنين".

يذكر ان مجلس الأمن الدولي اسس صندوق تنمية العراق في أيار ٢٠٠٣ بموجب الفقرة ٢٠ من قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون